المادة: مقال رأي.

الموضوع: البيئة.

عدد الكلمات: 1213.

القمامة والكلاب وسلامة البيئة

محمد علي.

في أواخر مارس الماضي، نقلت وسائل الإعلام خبرا يتحدث عن نقل 59 مواطنا من أبناء مدينة السويس إلى المستشفى لسرعة علاجهم من عقر قطيع كلاب مسعورة. ونظرا لعدد المصابين الكبير في يوم واحد، سارعت إدارات الحكم المحلي، والشئون البيطرية بتنظيم حملة لمطاردة الكلاب الضالة في المدينة، وذلك بغرض التخلص منها بأسرع وقت ممكن. واستغرقت هذه الحملة العاجلة عدة أيام، ولكنها فترة قصيرة، ولم تعالج المشكلة القائمة من جذورها. وبالتالي، لن تؤدي إلى تطهير المدينة، ومحيطها الصحراوي اللصيق، من مثل هذا الخطر الصحي الداهم بصورة نهائية.

ويعد داء الكلب (السعار) أحد الأمراض الفيروسية الفتاكة التي تصيب الحيوانات عموما بما فيها الخيول، بين فترة وأخرى. وينتقل الفيروس غالبا من حيوان مصاب إلى آخر سليم نتيجة للاختلاط التلقائي في الأماكن المفتوحة والمغلقة. وتتسبب الإصابة في خسائر اقتصادية وصحية شديدة، أخطرها عقر الحيوانات المصابة للأفراد، كما حدث في واقعة السويس مؤخرا. ولتحاشي هذا الخطر، يلجأ المربون إلى تطعيم قطعان ماشيتهم ضد هذا الفيروس، حماية لثروتهم الحية. ولكن، كيف نقي أنفسنا منه في داخل المدن والقرى إذا كانت الكلاب الضالة تنتشر، وتتكاثر بأمان كامل من حولنا؟. حرية مطلقة، إما بحجة اعتبارها جزءا لا يتجزء من البيئة الطبيعية، أو لدواعي الرفق بالحيوان!. حق يراد به باطل.

ابحث عن القمامة

تقول مراجع علم الحيوان المبسطة، والمعلومات العامة، إن القمامة هي أس البلاء بالنسبة للمجتمعات البشرية، في الريف والحضر، سواء بسواء. إذ توفر بيئة حاضنة مثالية للحيوانات الضالة كالقطط والكلاب في الأماكن المأهولة، إلى جانب القوارض بشتى الأنواع والأحجام، والهوام كالذباب والناموس، والطيور

آكلة الجيف كالغربان وأبو قردان، ناهيك عن الروائح الكريهة بطبيعة الحال. صورة كئيبة بحق، بائسة في مكوناتها جميعا. وللأسف الشديد، نظرا لانتشار المخلفات في كل مكان، لم يعد مشهدها يثير استياءنا، أو يدفعنا للتحرك والتعامل بجدية معه، إما لشدة انشغال كل منا بلقمة العيش، وإيقاع الحياة السريع ذاته، أو لحالة اللامبالاة لدى بعضنا، أو لضعف الموارد المتاحة لدى الجهات المعنية. ونتيجة لذلك كله، تشير تقديرات خبراء في الطب البيطري إلى وجود حوالي 20 مليون كلب ضال في أنحاء مصر. رقم مخيف، أليس كذلك؟. أما تكلفة علاج المصابين بعقر الكلاب الضالة فيقدر بملايين الجنيهات سنويا.

وهكذا، تقع كارثة كواقعة السويس ونندهش لها، ثم نطلق نداءات الاستغاثة. نحتوي الخطر ونطمئن مؤقتا، ولكنه ما يلبث أن يعود بعد ستة أشهر أو عام. إما في عين المكان، أو أن ينتقل إلى غيره. ونعود لنصرخ مرة أخرى: "كلاب مسعورة .. الحقونا".

حماة البيئة وأدعياء الحقوق

ينقسم دعاة حماة البيئة إلى قسمين رئيسيين أحدهما ينظر إلى المجتمعات البشرية من منظور عصري يعلي من شأن الإنسان أولا، مع ضرورة التنظيم العام لحركة البشر وفقا لضوابط مستقرة وآمنة، تحترم أنماط حياتهم. وعليه، يرفض هذا الفريق فكرة وجود الحيوانات الضالة رفضا مطلقا في الأحياء السكنية، وعلى حواف المدن. محظور. يعتبرونها "آفات" تستوجب المكافحة نظرا لما تنطوي عليه من مخاطر ظاهرة وكامنة.

أما الفريق الآخر فيعتبر الحيوانات الضالة، وأهمها الكلاب، جزء لا يتجزء من منظومة بيئية عامة يشارك فيها الغطاء النباتي. يصنفونها كالطيور البرية، وأسراب النحل مثلا!. وبالتالي، يتفننون في الدفاع عن وجودها، ويطالبون بحمايتها. ويدللون على وجوب حمايتها في حالتنا، بطبيعة الجغرافيا المصرية ذاتها، إذ يعيش المصريون على نسبة 10% تقريبا من مساحة البلاد، بمحاذاة نهر النيل، وفي منطقة الدلتا، والمدن الجديدة. وبعد ذلك، تمتد الصحراء القاحلة على امتداد البصر في كل الاتجاهات، وهي حاضنة طبيعية للمفترسات كالضباع، والذئاب، وابن آوى، والورل ... إلخ. ويعتبر دعاة حماية الكلاب الضالة هذه الحيوانات درعا حية غير مكلفة، تقي سكان المدن والقرى من هجمات هذه الحيوانات البرية إذا ما شحت الفرائس في بيئتها الصحراوية الطبيعية، وانطلقت للبحث عن رزقها في محيطها القريب.

وينضم إلى هذا الفريق دعاة الرفق بالحيوان، وهم أعلى صوتا بكثير، إذ تنصب نداءاتهم على وجوب الحماية من منطلق حق الوجود فحسب!. يدغدغون المشاعر بدعواتهم المثالية دون أن يضعوا حلا عمليا لهذه المشكلة البسيطة: كيف يتسنى لبلد فقير أن يطعم، ويعالج، ويراقب، نحو 20 مليون كلب ضال ترتع في أنحاء مصر؟. وفي المقابل، يرون أن الكلاب، والقطط، الضالة تعيش حيثما وجدت أكوام القمامة، وحاوياتها المكشوفة، فإذا اختفى هذا المشهد القميء، هربت الحيوانات من تلقاء ذاتها إلى أماكن أخرى. منطق.

العلاج من الجذور

بالنسبة للمجتمعات الجادة، لا تمثل القمامة مشكلة عويصة أبدا، بل لعلها أحد مصادر الكسب، وتحقيق الثروة. وفي الدول الأجنبية (المتقدمة والنامية)، يطلقون على الأنشطة المرتبطة بجمع القمامة، وفرزها، وتصنيفها، وإعادة استخدام النافع منها اسما أنيقا بحق وهو "صناعة إعادة التدوير". ويربطون بين هذه الصناعة وقضايا حماية البيئة. أحدث صيحات العصر. وكالمعتاد، نقلنا المصطلح كالعميان وبدأنا في الحديث عنه كأنما نفتح بابا للنقاش حول حتمية الصعود إلى القمر، أو فوائد السفر إلى المريخ، مثلا.

وبالنسبة لمصر، لم تكن القمامة مصدرا للصداع قبل حوالي 40 عاما، على أبعد تقدير. ولم تكن الكلاب الضالة مشكلة على هذا المستوى من الحدة أو الخطورة. فماذا حدث؟.

بساطة أحواش الفرز

منذ بداية القرن العشرين، بدأت المدن المصرية في الاتساع تدريجيا، وتعقدت طبيعة الحياة فيها. رويدا رويدا، تطور نظام "البلديات" لإدارة الأحياء السكنية بطريقة عصرية، والإشراف على نظافة الشوارع، وتطهيرها، والتأكد من احترام أصحاب الدكاكين للأرصفة أمام متاجرهم باعتبارها حقا أصيلا للمشاة.

وبالتزامن، منحت البلديات امتيازات للأفراد لجمع القمامة يوميا من البيوت، والمتاجر، مقابل مبالغ بسيطة يسددها المواطنون المنتفعون بالخدمة شهريا. ينقل عمال بسطاء القمامة إلى وجهات محددة أطلق عليها اسم مقالب القمامة العمومية، وتقع على حواف المدن في الأغلب الأعم. وتضم هذه المقالب أحواشا لفرز الكميات الواردة من المخلفات الصلبة داخل القمامة وتصنيفها. وتجمع النوعيات المتشابهة منها معا وتجهز للبيع بأعلى سعر. وأخيرا، يصل التجار تباعا، ويعرضون أسعارا لشراء ما يلزمهم من بقايا الأقمشة، والأخشاب،

والمعادن، والزجاج ... إلخ. ويستخدم هؤلاء التجار بضاعتهم كل في تخصصه إما بإعادة بيعها لآخرين أو بتشغيلها مباشرة في صناعات أخرى يشرفون عليها. أليس هذا تدوير للمخلفات بالمعنى العصري؟.

ليس هذا فحسب. يشتمل نشاط الفرز والتصنيف أيضا على استبعاد بقايا الأطعمة، والخضر، والخبز، من القمامة وتقديمها إلى الخنازير (حظائر الحلاليف) في أماكن متاخمة للمقلب مباشرة، أولا بأول. أما ما لا يصلح لا للبيع ولا لإطعام الخنازير من المخلفات فينقل إلى قسم "المستوقد" بغرض الحرق. وفي هذا المكان المميز، تضرم النار في المخلفات القابلة للاشتعال داخل حفر عميقة، يوضع من فوقها مئات من قدر الفول كبيرة الحجم بغرض التدميس (الإنضاج) البطيء ليلا، اعتبارا من غروب الشمس. ويعني هذا عمليا أن تكلفة الطاقة اللازمة للإنضاج تساوي صفرا. وبمعنى آخر، أن الفول المباع فجر اليوم التالي سيكون عند أدنى سعر ممكن فلا يرهق الزبائن أبدا.

كما ترى، لا أثر لخطر الكلاب الضالة فيما سبق، ولا مجال للشكوى من أكوام القمامة في الشوارع. دائرة متكاملة شديدة النفع، تفيد المواطن، والصناعات الصغيرة، والبيئة معا. وليكن الوصف كما تحب. عتيق: مقالب القمامة العمومية، أو عصري: صناعة التدوير. لا يهم.

انهيار منظومة التجميع

قبل 25 عاما تقريبا، تعاقدت الدولة المصرية مع شركات أجنبية للاضطلاع بمهام جمع القمامة في المدن الكبرى والتخلص منها بمعرفتها. ولا يعرف الدافع الحقيقي لمثل هذا القرار الغامض حتى الآن. وأدى ذلك إلى وقف العمل بمنظومة جمع القمامة التقليدية من البيوت والقائمة منذ عشرات السنين، تمهيدا لتطبيق منظومة أحدث. وسريعا ما فشلت التجربة، وبدأ الناس في إلقاء قمامتهم في عرض الطريق. وأغلقت معظم المقالب العمومية الموجودة أو نقلت إلى أماكن أبعد بدعوى التطوير أو حماية البيئة. ومن جهتها، لم تستطع الدولة فسخ العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية لتحاشي الغرامات أو مخاطر التحكيم الدولي. انتظرت حتى موعد انتهاء العقود بعد أن "خربت مالطة" كما يقول المثل الشعبي. أصبحت الشوارع أكثر سوءا ، وتضاعفت أعداد الكلاب الضالة، وبدأ البحث عن حل لهذه المشكلة العويصة: كيف نجمع القمامة؟.

وقبل بضعة أعوام، حلت المشكلة نسبيا أو كادت، ولكن آثارها مازالت قائمة، وبخاصة في الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان. الصورة الآن هكذا: لا أحد يجمع

القمامة يوميا من البيوت، ولا جهة تبعد الكلاب الضالة عن السكان إلى أن ينقض قطيع مسعور جديد عليهم. ننتظر.